المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

23/8-29/8/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 30-8-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **63** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 23 آب 2026 (00:00) إلى 29آب 2026 (00:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الأعداد
القتلى	14
الجرحى	17
الترويع	39
انفلات السلاح	14
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	5
انتهاكات حقوق الأطفال	11
ألغام ومخلفات الحرب	2

انتهاك حرمة المساكن، الملكيات، والسطو المسلح	5

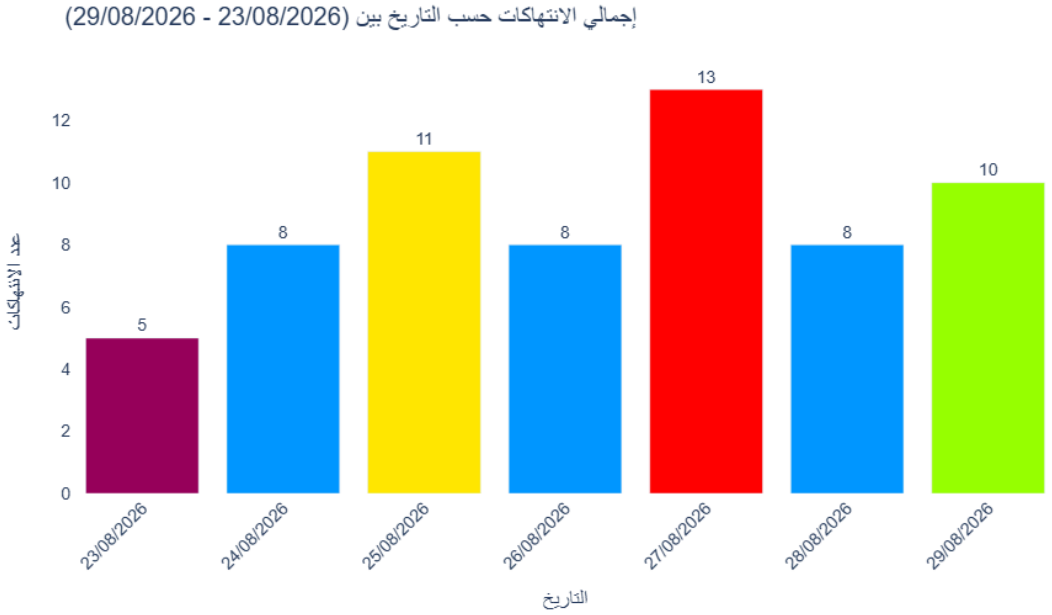

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر التوثيق التوزيع الجغرافي للانتهاكات للأسبوع الممتد من 23 إلى 29 آب 2026؛ حيث احتلت محافظة القنيطرة الصدارة بـ 17 حادثة، تلتها حلب بـ 11 حادثة، ثم درعا بـ 8 حوادث، وريف دمشق بـ 7 حوادث. وتساوت كل من دمشق والحسكة بـ 4 حوادث لكل منهما، تليها كل من السويداء ودير الزور بـ 3 حوادث لكل منهما، وإدلب بحادثتين. واختتمت القائمة بحادثة واحدة في كل من حماة، حمص، الرقة، ودرعا والقنيطرة. يؤكد التركيز الشديد للانتهاكات في الشريط الجنوبي والشمالي أن المناطق الحدودية تعيش تحت وطأة تصعيد ميداني يهدد أرواح المواطنين وممتلكاتهم. إن انتشار الخروقات وتوسعها عبر مختلف المحافظات يُظهر أن الفوضى والاضطراب الأمني يمتدان مما يشل قدرة السكان

على ممارسة حياتهم اليومية، ويزيد من معاناتهم

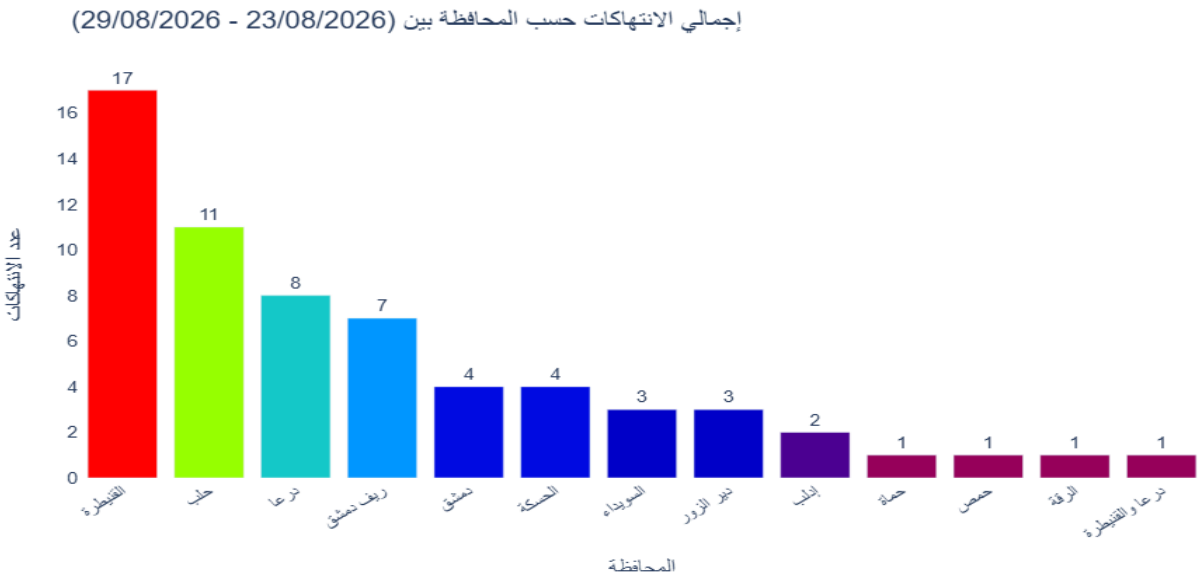

3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط توزيع المسؤولية عن الانتهاكات الـ 63 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بفارق كبير بـ 28 حادثة. وجاءت "الحكومة السورية" في المرتبة الثانية بـ 12 حادثة، تليها فئة "مدنيون" بـ 9 حوادث، ثم "المجموعات المسلحة" بـ 6 حوادث، وفئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) بـ 5 حوادث، واختتمت القائمة بـ "مؤثرون" بواقع 3 حوادث. يكشف التوثيق عن بيئة نزاع تتصف بتنوع أنماط الانتهاك والجهات المنتهكة؛ إذ إن تصدر الجيش الإسرائيلي يجسد كثافة الضغط العسكري المباشر والتوغل والاعتداءات الحدودية التي تطال أمان المواطنين. بالتوازي مع ذلك، فإن توزيع بقية الخروقات بين قوى أمنية ومجموعات مسلحة ومجهولين يعكس حالة الانكشاف الجنائي والإفلات الممنهج من العقاب، مما يترك الضحايا وعائلاتهم عرضةً لفقدان السلامة والكرامة الإنسانية دون وجود آليات حماية ناجزة أو مسار واضح للمحاسبة.

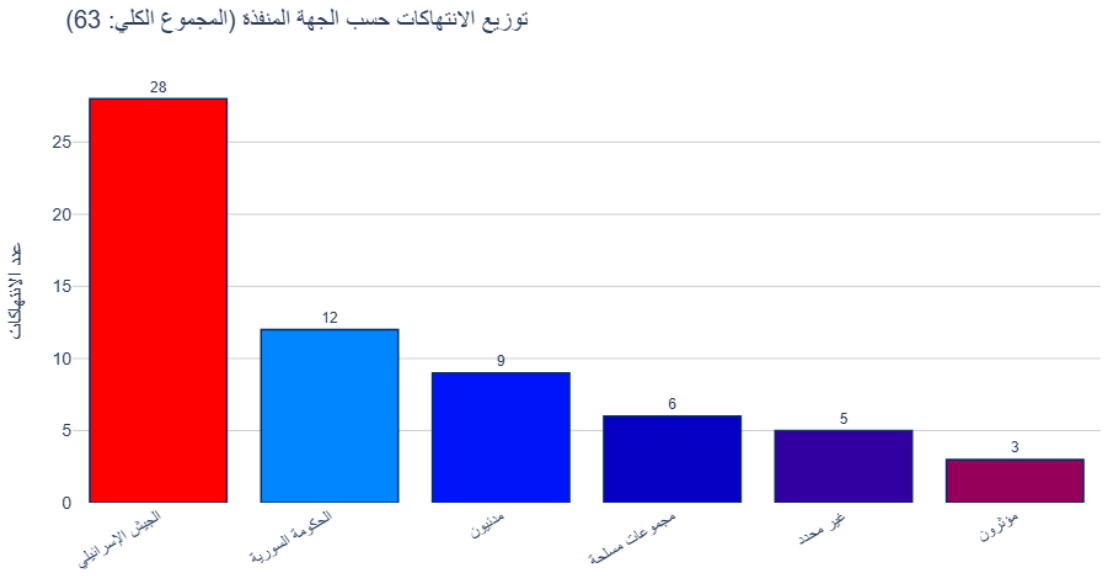

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر التوثيق أن فئة "انتهاكات السيادة" سجلت 28 حادثة لتشكل نسبة 44.4% من الإجمالي الكلي البالغ 63 انتهاكاً. تليها "غياب دولة القانون" في المرتبة الثانية بـ 22 حادثة بنسبة 34.9%. وتليها "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 10 حوادث وبنسبة 15.9%، ثم "خطاب الكراهية" بـ 3 حوادث بنسبة 4.76%. يعكس المخطط واقعاً أمنياً وحقوقياً بالغ القسوة؛ حيث إن استحواذ فئتي "انتهاكات السيادة" و"غياب دولة القانون" معاً على نحو 80% من مجمل الخروقات يوضح حجم التهديد المزدوج الذي يطوق المدنيين. فمن جهة، تعاني العائلات من تصاعد كبير في الاعتداءات العسكرية الخارجية والخروقات الحدودية، ومن جهة أخرى يواجه السكان فراغاً قضائياً وأمنياً داخلياً يفتح الباب أمام انفلات السلاح والترويع والاعتقال التعسفي، مما يسلب المجتمعات المحلية أمانها الشخصي ويدفعها نحو حالة من الذعر والنزوح القسري والتشتت الأسري.

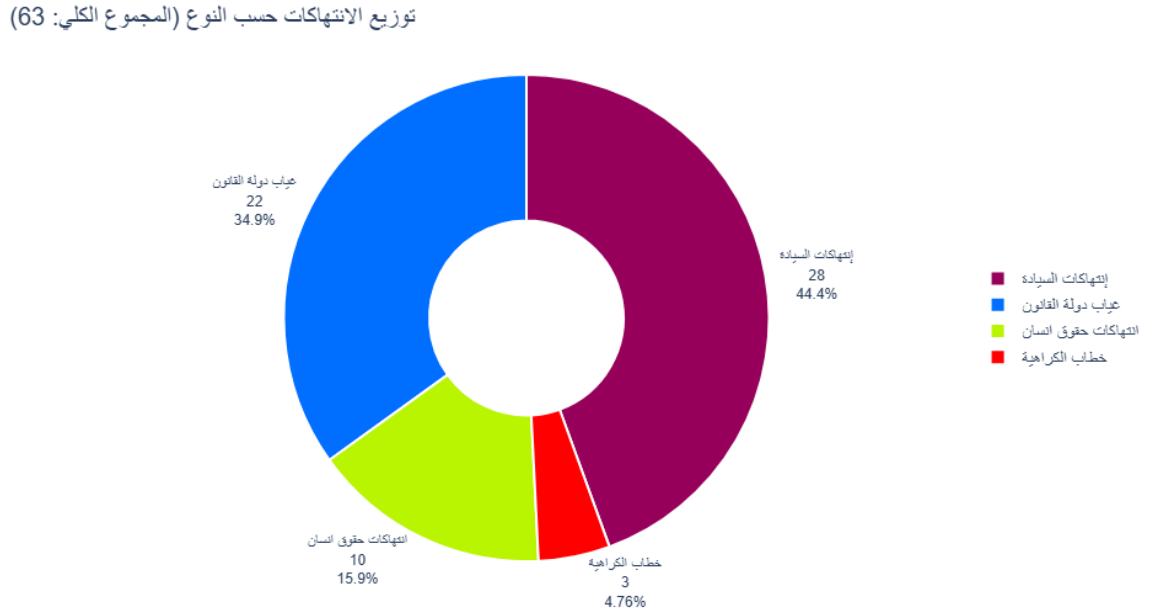

.

ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد البيانات الموثقة للاسبوع .... ان السوريون يعيشون حالة استنزاف متواصلة وسط تقاطع _الاعتداءات المباشرة والانفلات الامني والقصور المؤسسي والتغاضي المقصود _مع الاعتداءات الخارجية وانتهاكات السيادة التي تكرس واقعا جديدا .

كما يبين التقرير ان الفئات الهشة لاسيما الاطفال مازالت تتعرض لانتهاكات يمكن وصفها بالممنهجة

ويشير التوثيق ان الافلات من العقاب وغياب سيادة القانون وانفلات السلاح يكرس حالة من العجز تنعكس خذلانا لدى الضحايا وعائلاتهم وتزيد من الشروخ المجتمعية وسط حالة من عدم الاستقرار .

ولذلك يلفت المركز الدولي للحقوق والحريات ان حماية كرامة الانسان وحياته وحقوقه وحماية الفئات الهشة تتطلب موقفا اخلاقيا وحقوقيا جادا يضمن فرض آليات حماية حقيقية تنهي هذا النزيف المستمر وتكفل العدالة للمواطنين وحقهم الاصلي في العيش بسلام .

ويدعو المركز الدولي الجماعات الحقوقية والمراكز واللجان وجميع المؤسسات الحقوقية المعنية الى اعلاء الصوت بهذا الشأن لتحقيق الاثر وسط محاولات حرف الحقائق وتضييعها.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **الوقف الفوري للعدوان العسكري وخروقات السيادة:** مطالبة المجتمع الدولي بالضغط الفوري لوقف العمليات العسكرية الخارجية والاعتداءات العابرة للحدود (28 حادثة) لحماية أرواح المدنيين ومنع التهجير القسري.
2. **توفير حماية خاصة ومباشرة للأطفال:** فرض حظر تام على التهديد والترويع واستهداف مناطق تواجد الأطفال، وتقديم الدعم الطبي والنفسي العاجل للمصابين منهم وعائلاتهم.
3. **إنهاء سياسة الإفلات من العقاب:** تفعيل آليات تحقيق مستقلة لملاحقة كافة الجهات المنفذة والجناة لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا.
4. **كبح انفلات السلاح وتأمين الأحياء:** اتخاذ خطوات ميدانية حاسمة لضبط السلاح غير المنضبط وإنهاء مظاهر التهديد والسطو المسلح لحماية حرمة المنازل والممتلكات.
5. **إيقاف الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:** الكشف الفوري عن مصير المعتقلين والمختطفين، ووقف ممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء وتوفير الحماية القانونية للجميع.
6. **توجيه الدعم الإغاثي والطبي للمناطق الأكثر تضرراً:** تكثيف جهود الاستجابة الإنسانية والدعم الطارئ في المحافظات التي شهدت تصعيداً حاداً (وخاصة القنيطرة، حلب، ودرعا).

ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 28 حداثاً هذا الأسبوع تضمنت عدداً من الإنتهاكات. توزعت كالتالي: 17 في محافظة القنيطرة و 7 أحداث في محافظة درعا و 3 في ريف دمشق و حادثة في درعا والقنيطرة.

الخريطة الجغرافية للانتهاكات (حسب التصنيف الرئيسي)

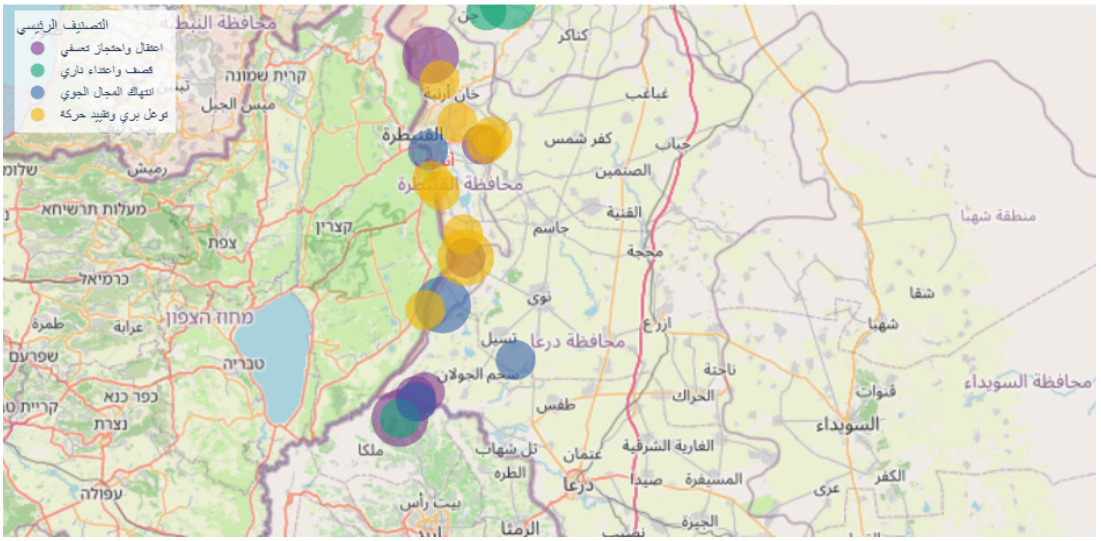

الخط الزمني للانتهاكات (أعمدة متراكمة حسب المحافظة)

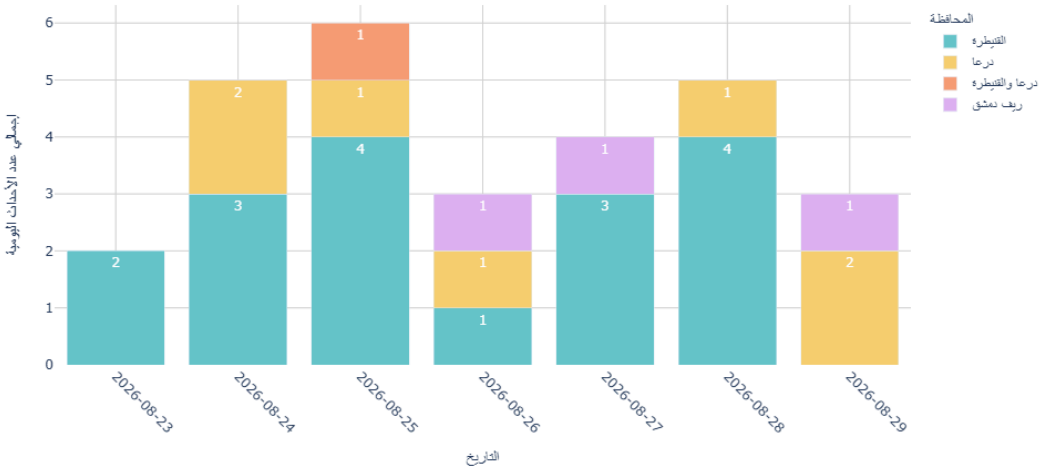

إجمالي عدد الانتهاكات حسب التصنيف الرئيسي

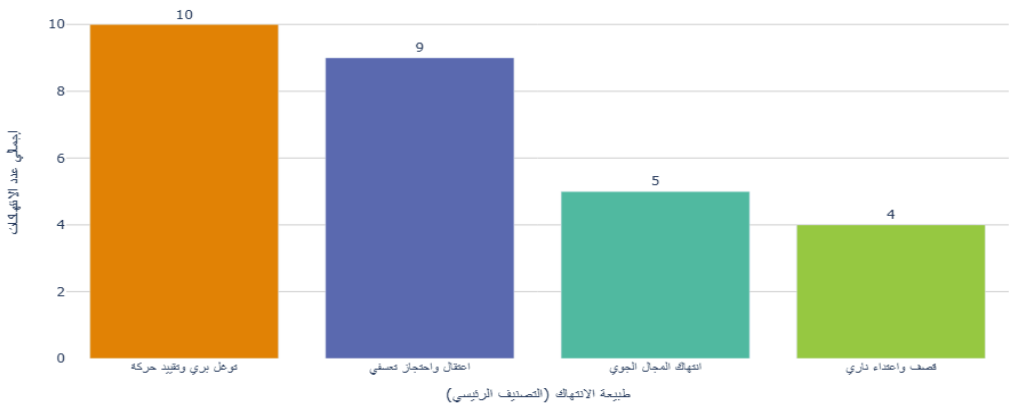

المؤشرات الإنسانية

خلال الأسبوع الممتد من 23 إلى 29 آب/أغسطس 2026، أخذت الانتهاكات الإسرائيلية طابعاً مكثفاً يركز على شل حركة المدنيين وتثبيت وقائع ميدانية جديدة، وتوزعت هذه الاعتداءات بين محافظات القنيطرة ودرعا وريف دمشق. ميدانياً، برز التركيز الإسرائيلي على تقييد حرية التنقل عبر نصب حواجز عسكرية مؤقتة على طرق حيوية في القنيطرة (مثل طريق عين العبد - الأصبح، وطريق أوفانيا - خان أرنبة)، وترافق ذلك مع توغلات برية واسعة؛ أبرزها اقتحام بلدة الرفيد بقوة قوامها 10 مدرعات عبر بوابة مستحدثة، بالإضافة إلى توغلات بالدبابات والجرافات في تلة الدرعيات. وتزامنت هذه التحركات مع تحليق مكثف للطيران الحربي والاستطلاعي في أجواء درعا والقنيطرة، ترافق مع جولة ميدانية استفزازية لوزير الدفاع الإسرائيلي في جبل الشيخ. وفي ريف دمشق، تكرر القصف المدفعي الذي استهدف تلة باط الوردة ومحيط بلدة بيت جن لعدة أيام متتالية، فضلاً عن استهداف منازل المدنيين في معرية بالأسلحة الرشاشة انطلاقاً من ثكنة الجزيرة. أما على الصعيد الإنساني والخسائر البشرية، فقد استمرت سياسة ترويع الأهالي وانتهاك حرمة المساكن عبر حملات مداهمة وتفتيش طالت منازل في قرى معرية، وطرنجة، والعارضة. وقد سُجلت حوادث اعتداء مباشرة شملت احتجاز راعي أغنام لعدة ساعات غرب الرفيد، وتصاعدت حدتها في قرية جملة بحوض اليرموك، حيث قامت قوة مشاة بمداهمة منازل وتقييد مدني والاعتداء عليه جسدياً، مما يعكس إمعاناً في التضييق على السكان وتهديد أمنهم الشخصي بشكل مباشر.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.